جامعة وهران2 محمد بن أحمد

كلية الحقوق والعلوم السياسية

الدكتورة: حيرش سمية

السنة الثانية علوم سياسية:

مقياس الدولة والمجتمع المدني

**المحاضرة الأولى:**

**تعريف الجتمع المدني:**

**لغويا**: إن مصطلح المجتمع المدني غربي في أصوله الفكرية وهو مشتق من اللغة اللاتينية كلمة Civitas بمعنى ساكن المدينة ومن كلمة cité بمعنى المدينة وكلمة مدنية أي تمدن Citadin ، بمعنى علاقة المواطنة الذي تحددها رابطة الانتماء و الارتباط بالمدينة في شكلها التعاقدي.

**من الناحية الإجرائية:**

تعرف الأمم المتحدة المجتمع المدني أنه يتمثل في التنظيمات غير الحكومية بأنه مجموعات طوعية لا تستهدف الربح ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أودولي.

إن المجتمع المدني ليس هو الدولة أو مؤسسة الحكم ، إنه نوع من النشاط التطوعي ، يقوم أساسا على ثقافة التطوع ويعمل عبر الناشطين الإجتماعيين والثقافيين على إدخال روح العمل الجماعي وسد الفراغات التي لاتستطيع الدولة ملأها بسبب تشعب مهامها إنه المعاون الثقافي والإجتماعي للدولة، كما أن الدولة هي المعاون الأساسي للمجتمع المدني

أشار دي توكفيل في كتابه الديمقراطية في أمريكا، أن المجتمع المدني باعتباره تلك السلسلة اللامتناهية من الجمعيات والنوادي التي ينظم إليها المواطنون بكل عضوية وربط ضمان الحرية السياسية بالقوانين .

و يعرفه ''سعد الدين ابراهيم'' على انه: ''هو مجمل التنظيمات الاجتماعية التطوعية و غير الارثية و غير الحكومية، و التي ترعى الفرد و تعظم قدراته على المشاركة الفعلية في الحياة العامة، و بهذا المعنى فان المجتمع المدني هو الفرد و هو شكل تنظيمي وسيط و بديل و مكمل اتجاه المؤسسات الاريثية، الأهلية التي تقوم على الوشائج القرابية، من ناحية و مؤسسات الدولة من ناحية أخرى''.

و قدم مركز دراسات الوحدة العربية في ندوة نظمها عام 1996 تعريفا للمجتمع المدني على انه: يقصد به المؤسسات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي تعمل ميادينها، المختلفة في الاستقلال من سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صناعة القرار، و أغراض نقابية، لا بمفهوم الجماعات الضاغطة، كالدفاع عن المصالح الاقتصادية و أغراض ثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي و أغراض اجتماعية لتحقيق التنمية''.

و يعرف ''عبد الغفار شكر'' المجتمع المدني بأنه ''مجموعة التنظيمات التطوعية المستقلة عن الدولة و التي تملا المجال العام بين الأسرة و الدولة، أي بين مؤسسات القرابة (الأسرة، القبيلة، العشيرة) و مؤسسات الدولة، التي هي مجال للاختيار في عضويتها و هذه التنظيمات التطوعية غير الحكومية، تنشا لتقديم مساعدات أو خدمات اجتماعية للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، ملتزمة في وجودها بقيم و معايير الاحترام و التراضي، و المشاركة و الإدارة السليمة للتنوع و الاختلاف''.

هو مجموعة المؤسسات والتنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الفرد والدولة، كما يعرف المفكر ''فهمي الهويدي'' المجتمع المدني ''هو ذلك المجتمع الذي تتعدد فيه التنظيمات التطوعية التي تشمل الأحزاب و النقابات و الاتحادات و الروابط و الأندية و جماعات المصالح، و غير ذلك من الكنايات غير الحكومية التي تمثل حضور الجماهير و تعكس حيوية خلايا المجتمع.''

المجتمع المدني هو المؤسسات السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي ومثال ذلك الأحزاب السياسية ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنهاأغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي.

وهو يمثل شبكة الإتحادات الطوعية التكوين والتي تكون مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية ، ولكنها في الوقت نفسه تعمل على احتواء مطالب الأفراد ومصالحهم والمجتمع المدني مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة، الإستقلالية لهذه المؤسسات من الناحية المالية والإدارية والتنظيمية والتي تتجسد في شكل اتحادات و تنظيمات طوعية مدنية بعيدة عن مؤسسات الدولة وتدخلها ومنفصلة عن السلطة السياسية كونها لا تهدف هذه الإتحادات الطوعية الوصول إلى السلطة، كما يمكن رصد درجة استقلالية مؤسسات المجتمع المدني عن الدولة من خلال عدة مؤشرات.

هو مجموعة المنظمات الطوعية الحرة والمستقلة عن الدولة تشغل المجال العام وتقع مابين الأسرة والدولة وتكون العضوية فيها بطرقة اختيارية والدفاع عن مصالح العامة دون أن تسعى لتحقيق الربح المادي .

وعليه فمنظمات المجتمع المدني تتكون من الهيئات التي تسمى مؤسسات ثانوية مثل الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية وشركات الأعمال والغرف التجارية والصناعية والمؤسسات الخيرية والجمعيات المدنية والهيئات التطوعية وجمعيات حقوق الإنسان وجمعيات حقوق المرأة والنوادي الرياضية وجمعيات حماية المستهلك وما شابهها من المؤسسات التطوعية والمقصود أن نطاق المجتمع المدني ينحصر في المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التي يقوم نشاطها على العمل التطوعي ومن ثم فهو مجتمع مستقل إلى حد كبير عن إشراف الدولة المباشرة.

وعليه يمكننا أن نستخلص أن المجتمع المدني يتكون من عدة خصائص .

**خصائص المجتمع المدني:**

حيث تتفق معظم الدراسات الأكاديمية والمتناولة لظاهرة المجتمع المدني مع خصائص التي قدمها صموئيل هنتغتون والمحددة في أربعة خصائص واجبة التوفر في المجتمع المدني وهي:

**القدرة على التكيف في مقابل الجمود**: ويقصد بها القدرة على التكيف مع التطورات البيئية التي تعمل فيها، إذن فكلما كان للمؤسسة قدرة عالية على التكيف كلما كانت أكثر فاعلية لان الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما إلى القضاء عليها، وثمة عدة مؤشرات فرعية متمثلة في:

**1ـ التكيف الزمني**: ويقصد به قدرة المؤسسة على الإستمرار لفترة طويلة من الزمن.

2**. التكييف الجيلي**: ويقصد به قدرة المؤسسة على الإستمرار مع تعاقب الأجيال من الزعماء لقيادتها.

**3. التكيف الوظيفي**: ويقصد به قدرة المؤسسة على اجراء التعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف المستجدة.

**ب. الإستقلال في مقابل الخضوع والتبعية**: أي أن لا تكون مؤسسات المجتمع المدني خاضعة أو تابعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد بحيث يسهل السيطرة عليها وفق ما يتماشى مع رؤية وأهداف المسيطر.ويمكن تحديد استقلالية المجتمع المدني عن الدولة من خلال المؤشرات التالية:

* **الإستقلال المالي لمؤسسات المجتمع المدني**: ويظهر ذلك من خلال مصادر التمويل، هل هو تمويل خارجي تمنحه الدولة أو بعض الجهات الخارجية أم هو تمويل ذاتي من خلال مساهمات الأعضاء أو التبرعات أو عوائد نشاطاتها الخدماتية أو الإنتاجية
* **الإستقلال الإداري و التنظيمي**: أي مدى استقلاليتها في ادارة شؤونها الداخلية طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية بعيدا عن تدخل الدولة.

**ج. التعقد في مقابل التعقد التنظيمي**: يقصد به تعدد المؤسسات الرأسية و الأفقية داخل المؤسسة ، بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية، ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها داخل المجتمع الذي تمارس فيه ناطاتها من ناحية أخرى.

د. **التجانس في مقابل الإنقسام**: ويقصد به عدم وجود صراعات داخل المؤسسة التي تؤثر بطبيعة الحال على ممارستها لنشاطاتها فكلما كانت الإنقسامات والصراعات داخل المؤسسة المدنية تتعلق بطبيعة نشاطها وممارستها وتحل بطرق سلمية كلما ازدادت تطور المؤسسة إذ يعتبر هذا مقياس دليل على صحة المؤسسة وكلما كانت الصراعات تقوم أسباب شخصية وكانت طريقة الحل عنيفة وكلما دل ذلك على تخلف المؤسسة.